جـــــامعـــة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استمارة المشاركة في الملتقى العلمي الدولي حول

المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال

/ 6 /7/ 8/ أفريل 2010

الاسم الثلاثي: منصوري الزين

الجنسيـــــة: جــزائــريـــة

المؤهل العلمي: دكتوراه **الرتبة :** أستاذ محاضر أ **الجامعة :** جامعة البليدة-كلية العلوم الاقتصادية

هاتف العمل: 025433629

خـــــلـــوي: 077168676

فـــاكـــس: 025433629

البريد الإلكتروني:mz_mansouri65@yahoo.fr

العنوان البريدي : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة البليدة – الجزائر

عنوان البحث :

آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق التنمية
- حالـــــــــة الجـــزائــــــــر -

محور البحث : **الثالث / حاضنات الأعمال**

نبذة مختصرة عن السيرة العلمية للباحث

1/ - معلومات شخصية

اسم و لقب المتدخل : منصوري الزين

الوظيفة : أستاذ محاضر أ **المؤهل** : دكتوراه في العلوم الاقتصادية

العنوان : جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية، طريق الصومعة البليدة- الجزائر -

الهاتف الشخصي: 0771168676

هاتف و فاكس العمل :025433629

العنوان البريدي mz_mansouri65@yahoo.fr

2/- الخبرة العلمية و الإدارية

- متحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية سنة 2007
- محاسب عمومي رئيسي من سنة 1990 إلى 2000
- أستاذ مساعد مكلف بالدروس من سنة 2000 إلى 2005
- رئيس دائرة المحاسبة و الضرائب من 2000 إلى 2003
- رئيس دائرة الإعلام الآلي للتسيير من 2003 إلى 2005
- أستاذ محاضر من سنة 2007 إلى يومنا هذا

3/- النشاطات العلمية و البيداغوجية

- المشاركة في عدة ملتقيات و مؤتمرات علمية داخل و خارج الوطن آخرها مؤتمر الجامعة التطبيقية الخاصة بالمملكة الأردنية ، و مؤتمرات بجمهورية مصر العربية.
- نشر العديد من المقالات العلمية في مجلات دولية محكمة (مصر ، الجزائر)
- تأليف مستندات (مطبوعات) علمية في مقاييس التدريس.
- الإشراف على العديد من الرسائل و البحوث الجامعية
- مناقشة العديد من الرسائل و التأهيل العلمي

عنوان البحث : آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق التنمية – حـــــالـــة الجـــــــــزائـــــر-

مقـــــــدمـــة:

تعاني المشروعات الذاتية في الوطن العربي من عراقيل متعددة و تصرفات محبطة للعزائم و القدرات و الطاقات،و التي توهن في مجملها قوى التنمية. فمعظم قضايا الأعمال الإقليمية تحكمها المحسوبية والاستبداد والأنانية والمحاباة، كما أن الحكومات غالباً ما تمارس الأسلوب ذاته إضافة إلى الأعباء التي تضيفها بالتأجيلات البيروقراطية والرسوم المتضخمة.

ومع أن هناك ادعاءً دائماً بدعم الشباب وتشجيع طموحهم من خلال منابر المؤتمرات والجوائز الإبداعية، إلا أنه لا يوجد في الواقع دعم مؤسساتي حقيقي لهذه الفئة.

الأمر ذاته ينطبق على فئة الجامعيين الذين يحملون مؤهلات عالية ولكن لم يُعطَوا فرصاً حقيقية للنهضة والإبداع، غير أن المعرفة تنقصهم حول كيفية البدء بمشاريع إبداعية أو أنهم متخوفون من مخاطر هذا المجال.

كل هذه الحقائق انعكست و بشكل مقلق على واقع المشروعات الذاتية في الوطن العربي .

فقد بيت مختلف التقارير (تقارير التنمية الإنسانية العربية و المؤشر العالمي لريادية الإعمال ، و تقارير بعض المؤسسات) هذه الحقائق، حيث نشرت مؤخرا مؤسسة ليجاتوم ، وهي إحدى المراكز البحثية الفكرية المعنية بقياس أسس الثروة والرفاهية، نتائج تقرير الازدهار لعام 2009 م بتصنيفات مخيبة للآمال.ويشير التقرير بأن "للابتكار وقيادة المشاريع الريادية ارتباطاً جذرياً بالأساسيات الاقتصادية أكثر من أي عامل آخر في المجتمع".

وبالرغم من ذلك، فإنه من بين 104 دول مصنفة في التقرير الذي تحكمه 9 معايير للازدهار، هناك دولة عربية واحدة فقط (الإمارات العربية المتحدة) صُنفت ضمن قائمة أفضل 50 دولة، ودولة واحدة فقط بأكثرية مسلمة، وهي ماليزيا، جاءت ضمن قائمة أفضل 40 دولة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد الواقع عكس ذلك، إذ تكاد تكون هناك إدارة متخصصة للأعمال الصغيرة لكل حيٍّ في كل مدينة رئيسة؛ حيث تقدِّم خدماتها للأقليات إضافة للغالبية العظمى. هذه الإدارات تقدم القروض والإرشاد التخطيطي (business administration small). ولكن أينما وُجدت مؤسسات من هذا النوع في المنطقة العربية، فتكون إما مكتفية أو بعيدة المنال عن المواطن العادي.

و مع ذلك هناك بصيص من الأمل تجلى في السنوات الأولى لهذا القرن من خلال جهود معظم الدول العربية و على اختلاف درجات نموها باهتمامها و عنايتها الخاصة بالمشروعات الذاتية و خاصة

الريادية منها، و ذلك بتهيئة ظروف الإقلاع و الاستمرار، و تذليل الصعوبات و العراقيل التي من شأنها الحد من تطورها، و اتخاذ إجراءات لتشجيع و تطوير هذا النوع من المؤسسات.

و كغيرها من الدول العربية ، حاولت الجزائر هي الأخرى منذ نهاية القرن الماضي، و تحت ضغط التحولات الاقتصادية العالمية و ما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي ، إلى جانب الصعوبات التي واجهت القطاع العمومي و التي أدت بمعظم مؤسساته إلى أقصى درجات التدهور، بإعطاء مجالا أوسعا لدعم تنمية و ترقية المشروعات الذاتية و خاصة الريادية ، و تجلى ذلك من خلال الإجراءات القانونية و التنظيمية التي اتخذت لفائدة هذا النوع من المؤسسات ،و أتاحت بعض الأساليب و الوسائل المميزة التي أثبتت نجاعتها في مساندة و دعم و تطوير هذا النوع من المشروعات ،كإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع ، و أنشاء حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات و المناولة الصناعية والحدائق العلمية و الامتياز التجاري (الفرنشايز) ... و التي يمكن التعرف على مميزاتها و دورها الفعال في رعاية و مساندة المشروعات الذاتية الريادية التي لها وقع كبير في التنمية.

لتحليل و إثراء هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

ما هي الأساليب و الوسائل التي سخرتها الجزائر لمساندة و دعم و تطوير المشروعات الذاتية لخدمة التنمية ؟

هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو جوهر هذه الجهود، و هل هي كافية ؟

هل كان وقع هذه الجهود ايجابي على واقع هذه النوع من المشروعات ؟

كيف يمكن أن ننمي أكثر هذا النوع من المشروعات لخدمة التنمية ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ، و بغية بلوغ الهدف المتوخى من البحث تم توزيع الموضوع على النقاط الرئيسية التالية :

أولا : المشروعات الذاتية و المبادرات - المفهوم و الأهمية-

ثانيا : آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات عالميا

ثالثا : واقع الاهتمام بالمشروعات الذاتية و المبادرات في الجزائر و الوطن العربي

الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات.

أولا : المشروعات الذاتية و المبادرات - المفهوم و الأهمية-

1-1 المفهـــــــوم :

لقد استخدم مصطلح (Entrepreneurship) لأكثر من 200 عام إلا أنه يكتنفه الغموض بعض الشيء، حيث أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال الريادية مشتقة من كلمات فرنسية وتعنـــــــي (بين- وتأخذ)، لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكاناً بين المزودين والعملاء أو المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يأخذ المخاطر لتحقيق النجاح. بيتر دريكر عام 1985 عرف المبادر أو الريادي بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية وجيفري تيمنز 1994 عرف المبادر الفردي أو الريادي بأنه العمل الإنساني المبدع الذي يبني عملاً متميزاً من لا شيء، وتعتبر عملية الريادة اقتناصاً للفرص بغض النظر عن المصادر المتاحة أو نقص هذه المصادر [1].

وخلال تاريخ تطور الفكر الاقتصادي، ثمة علماء اقتصاديون قلائل من حاولوا تعريف دور رجال الأعمال المبدعين في النمو الاقتصادي، وربما الأكثر تأثيراً هو العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schompeter الذي وصف رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي " Creative destruction" حيث أنه ومن وجهة نظره هؤلاء الرجال المبدعين يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكاريه جديدة يحصدون من ورائها أرباح كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة ولهذا فإن الاقتصاديون غالباً ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

2-1 أهمية المشروعات الذاتية و المبادرات

ينتج عن الروح الإبداعية والمبادرات الفردية حسن استغلال الفرص المتاحة مما يدعم المنافسة في الأسواق، وزيادة القدرة على التكامل ويعزز من فرص الأمن الاقتصادي وحماية النسيج الاجتماعي...

لذلك فقد ازدهرت المبادرات الفردية والأعمال الريادية في أماكن عديدة من العالم ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يحاول سنوياً 4% من مجتمع البالغين أن يبدأ عملاً جديداً، بالرغم من أن معظم هؤلاء قد يكون لديهم عملا كاملا أو جزئيا ولكنهم تمتلكهم مشاعر حب الريادة و المبادرة. وتشير الإحصائيات أن شخصاً من بين اثنين في الولايات المتحدة قد حاول أن يبدأ عملاً جديداً في وقت معين من حياته.

و قد كان تأسيس الأعمال الريادية من أهم الأسباب المسئولة عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة ، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن المبادرات الفردية و الأعمال الريادية تمثل نسبة 96 % من عدد المصدرين في الولايات المتحدة الأمريكية و قيمة 30 % من

إجمالي الصادرات ، كما ساهمت هذه المشروعات الريادية في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت 15 مليون فرصة عمل في مجال الخدمات عام 1992 [2]. و بذلك يعتبر هذا القطاع ثاني أكبر قطاع توظيفي في الولايات المتحدة. و ينشط قطاع المشروعات الريادية في الولايات المتحدة ، و يبلغ معدل تأسيس المشروعات الصغيرة 43200 سنويا.

كما أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة يشكل في بريطانيا ما نسبته 27% من إجمالي قوة العمل.أما في الصين فيمثل قطاع الأعمال الصغيرة والأعمال الريادية أكثر من 50% من الدخل القومي للصين، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وغيرها، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على مثل هذا النوع من المشروعات التي تخص الأعمال الريادية.

ثانيا : آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات عالميا

تتضمن آليات الدعم والمساندة ، إلى جانب النصوص التشريعية والقواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية وقوانين المالية، مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض التي أثبتت نجاعتها في مساندة و دعم و تطوير المشروعات الريادية و المبادرات بما يضمن لها النجاح و الاستمرار في التوسع و التطوير. وسوف نشير فيما يلي إلى خمسة أنظمة رئيسية معتمدة في كثير من الدول وهي : حاضنات الأعمال ، الحدائق العلمية (الحاضنات التكنولوجية) ، مشاتل و مراكز التسهيل للمؤسسات ، نظام المناولة أو المقاولة من الباطن ، الامتياز التجاري (الفرانشايز)، و التي يمكن التعرف عن مميزاتها و دورها الفعال في مساندة و دعم هذه المشروعات.

2-1 حاضنات الأعمال (نظام المحاضن)

حاضنات الأعمال يمكن تعريفها على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل ، من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، و شبكة من الارتباطات و الاتصالات بمجتمع الأعمال و الصناعة ، و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم و المساندة اللازمين لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، و التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها .

ومنذ بداية أعوام الثمانينيات، حيث البداية الفعلية لإقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور، حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض "صناعة الحاضنات". وإذا نظرنا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم، نذكر أن هناك حالياً حوالي 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وانتشار حوالي 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي، تمتلك منها الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي

200 حاضنة لكل منهما، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات نذكر منها : مصر 10، البحرين واحدة، المغرب 2، تونس واحدة، الجزائر 10(2003) [3].

*** أهمية حاضنات الأعمال**

تعمل الحاضنات على خلق صور ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، حيث أن الأداء والممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تعتبر عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة، بالدرجة التي جعلت بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى "معهد إعداد الشركات ."

و قد أوضح أحد التقارير الحديثة التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالاتحاد الأوروبي أن تجربة الستة عشر دولة أوروبية في الحاضنات منذ نشأت برامج الحاضنات فيها (منذ أكثر من خمسة عشر عاماً)، قد أفرزت نتائج جيدة حيث أن 90% من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية ما زالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها [4].

لذلك تكمن **أهمية حاضنات الأعمال** فيما يلي [5] :

1. توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزه لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية، الخ).
2. توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال و المستثمرين .
3. توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها .
4. تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
5. تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر .
6. يتم اختيار المشروعات الملتحقة طبقاً لمعايير شخصية وفنية، وبأسلوب علمي يعتمد على "دراسة جدوى" و"خطة مشروع ."
7. تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات و مراكز بحوث .
8. بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

أما الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال فهي تخص جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية مشروع صغير أو متوسط، والتي تشمل :

- الخدمات الإدارية، (إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات،.. إلخ)،
- خدمات السكرتارية، (معالجة النصوص ، تصوير مستندات ، واجبات موظف الاستقبال ، حفظ الملفات ، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية، .. إلخ)،
- الخدمات المتخصصة، (استشارات تطوير المنتجات ، التعبئة والتغليف ، التسعيرة وإدارة المنتج ، خدمات تسويقية،.. إلخ)،
- الخدمات التمويلية، (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة،.. إلخ)،
- الخدمات العامة، (الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة،.. إلخ) ،
- المتابعة والخدمات الشخصية، (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة،... إلخ) .

2-2 الحدائق العلمية (الحاضنات التتكنولوجية)

تُعرف الحديقة العلمية ."Science Park" على أنها واحة للتعاون بين الإمكانات المعرفية لمنسوبي الجامعات وطلبتها من جهة وبين المتطلبات المعرفية العملية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والهيئات الخدمية الأخرى. وعلى ذلك، فإن "الحديقة العلمية" تحتوي عادة على مواقع لشركات ومؤسسات صناعية وتجارية مُختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وأقسامها من خلال منسوبيها وطلبتها لتطوير معطيات هذه المؤسسات والشركات وفتح آفاق جديدة للعمل والاستثمار المعرفي المُشترك.

وبين ما تحتويه الحدائق العلمية بالإضافة إلى ما سبق ما يُعرف" بحاضنات التكنولوجية "Technology Incubators " وهي أماكن مُخصصة لمؤسسات معرفية في طور الإنشاء تستند إلى معارف جديدة قدمتها بحوث جامعية، وتأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة ومُتميزة. وتستطيع مثل هذه المؤسسات الانطلاق بعد فترة "الحضانة "الأولى إلى العمل على نطاق واسع، مع المحافظة على العلاقة مع الحديقة العلمية للجامعة لتجديد معارفها واكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المُستمرة.

كما تتميز الحاضنات التكنولوجية بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، كالخبراء في مجالاتهم. وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساساً إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات

والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية [6].

ما سبق كان حقائق عن الجامعات ومنظومة حدائق العلوم المُقترنة بها. وهذه الحقائق هي منطلق إمكانات التنمية التي تستطيع جامعات المناطق توظيفها للإسهام في تنمية مناطقها. فإذا أقيمت جامعات المناطق مُقترنة بحدائق للعلوم، فإنها تستطيع ليس فقط تأهيل الطلبة، بل تعزيز إمكاناتهم وخبراتهم، وتستطيع جذب الشركات والمُؤسسات الكبيرة منها والصغيرة للتعاون معها والاستثمار في مناطقها. والمتوقع أن يتركز وجود هذه الشركات والمُؤسسات بشكل أساسي في المجالات التي تُميز منطقة عن منطقة أخرى. ويُضاف إلى ذلك أن "حاضنات التكنولوجية" في حدائق العلوم، هي وليدة العطاء البحثي، تستطيع أن تُسهم في تخريج مؤسسات عمل جديدة تستطيع الاستفادة من خريجي الجامعات وتوظيفهم وتقديم مُنتجات أو خدمات مفيدة قابلة للتسويق وجلب الأرباح.

لعل ما سبق قد ألقى بعض الضوء على المقومات الرئيسة للأثر التنموي لجامعات المناطق. والبارز هنا أن هذه المقومات تستند بصورة رئيسة إلى حدائق العلوم في الجامعات التي تجمع شمل المعرفة الأكاديمية مع المعرفة التطبيقية.

و حتى تستطيع الحاضنات التكنولوجية دعم مجهودات المجتمع في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين من جهة، ومجتمع الاستثمار والجهات التمويلية من جهة أخرى.فإن هذه الشراكة الجديدة تعتمد جوهرياً على [7]:

- سياسات وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجيا،
- قطاع اقتصادي خاص نشيط ومتطور،
- برامج موجهة لتنمية الإبداع والابتكار،
- أبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى اقتصادية وقابلية للتطبيق.

2-3 نظام المشاتل و مراكز التسهيل و الدعم للمؤسسات

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق،وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة (مثلا في فرنسا 23 شهرا كحد أقصى)، وتقديم خدمات متخصصة (حسب اختصاص المشتلة)، كالإعلام الآلي والتكوين , وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات....

و مشاتل المؤسسات من الممكن أن تأخذ ثلاث أشكال : المحضنة ، ورشات ربط ، و نزل المؤسسات

- فالحاضنة (Incubateur) هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة

(pépinière)ومع ذلك هناك من الدول (مثلا فرنسا) من اعتمد على المشاتل وأنماط لها دور الحاضن أيضا.

- ورشات الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

- نزل المؤسسات : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

أما مراكز التسهسل و الدعم للمؤسسات فهي هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة لحاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات و المقاولين , كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال , المستثمرين و المقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث و كذا مكاتب الدراسات و الاستشارة و مؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية و التكنولوجية والمالية . ولئن كانت مراكز التسهيل و الدعم عادة ما تكون ذات طابع عام، وهو تقديم الدعم لكافة المشروعات الناشئة، إلا أن كثيرا من الدول اعتمدت مراكز دعم متخصصة،ومنها مراكز التجديد على وجه الخصوص ويقتصر دور هذه الأخيرة في دعم المشروعات المجددة أو بالأحرى تلك المشروعات تكون المعرفة رأس مالها الرئيسي.

2-4 نظام المناولة (المقاولة من الباطن)

نشاط المناولة الصناعية، يتسع في دول العالم المتقدم ويغطي نسبة كبيرة من إنتاجها الصناعي، تزيد عن 15 في المائة بدول الاتحاد الأوروبي، و35 في المائة في أميركا، و56 في المائة في اليابان، فالدول المتقدمة رأت في المناولة وسيلة فعالة لتكثيف النسيج الصناعي، من خلال بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي لها مساهمة كبيرة في تقوية هيكل الاقتصاد في اليابان مثلا توجد ستة ملاين مؤسسة صغيرة و متوسطة، و في فرنسا هناك مليونين و ستمائة ألف (2.600.000) مؤسسة حسب إحصاءات في أواخر سنة 2003، و نفس هذه الإحصاءات تشير إلى ما بين 70% و 80% من هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مناولة.فقد كان للمناولة دور مهم في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها ، وتنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، و كذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة و زيادة فرص التشغيل ، و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج شيئا فشيئا في الاقتصاد العالمي.

وكل هذه الحقائق سوف نكتشفها من خلال التطرق إلى التعريف بالمناولة الصناعية، دوافعها و أهدافها و أشكالها

***- تعريف المناولة الصناعية:**

لا يوجد إجماع حول تعريف موحد للمناولة الصناعية ، إلا أنه يمكن إعطاءها تعريف شامل تتمحور فيه اغلب التعاريف المعطاة في هذا الصدد . و هي جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية ، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر(تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين[8].

و بعبارة أخرى فإنه يصطلح بمفهوم المناولة على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز و فق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة بالآمرة بالأعمال. والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى."مــنــاولـــة " والمعايير التقنية هي ملك للمقاولات الزبونة، وحتى إذا كان المناول قد ساهم في دراسة المنتوج فان الآمر بالأعمال هو صاحب الملكية الصناعية، فإذا هو قانونيا يعتبر مسؤولا عن أي خلل في التصور. في حين أن المناول يتحمل مسؤولية أي خلل في الإنتاج[9].

*** تطور المناولة الصناعية عبر العقود الأخيرة**

تطورت المناولة الصناعية عبر العقود الأخيرة و ذلك على النحو التالي [10]:

ألستينات	المنافسة مبنية على الثمن والكم ⇐ المقاولات الكبرى كانت مندمجة
ألسبعينات	انفجار الطلب مع ظهور المناولة الحجمية و معارض متخصصة و اللجوء إلى المناولة الصناعية ينحصر في تجاوز فترات يفوق الإنتاج فيها الطاقات الإنتاجية للمصنع
ألثمانينات	المنافسة مبنية على الثمن و الجودة و المواصفات ⇐ أصبحت سوق المناولة معقدة أكثر فأكثر البحث والتنمية ــ الاستثمار في المعدات المتطورة ــ اعتماد الجودة...وبالتالي بروز المناولة التخصصية
ألتسعينات	بداية اعتماد المناهج اليابانية في التدبير الصناعي إعادة تنظيم العلاقات الصناعية وظهور مختلف مستويات المناولة : 🡐أصبح الآمر بالأعمال يلجأ إلى المناول الصناعي في حالات مختلفة منها: 1.عدم التوفر على التقنيات والكفاءات الضرورية. 2.عدم القدرة على الإنجاز بكلفة معقولة 3.الاقتناع بان اللجوء إلى المتعاقد الصناعي هو الحل الأمثل
أواخر ألتسعينات	المناولة التخصصية أصبحت هي القاعدة العامة و على المناولين أن يعتمدوا وظائف كانت من تخصصات المقاولات الكبرى : البحث والتنمية ــ الإستثمار ــ التكوين ــالإعلاميات ــ ضمان الجودة..
	• تقليص قائمة المزودين و المناولين
	• ارتفاع الحاجيات إلى الكفاءات والموارد المالية
	• ضرورة الاستمرارية والثقة في العلاقات مع المناولين: **المناول الصناعي اصبح هو الشريك المزود بالأجزاء و المكونات والخدمات التي تدمج في المنتوج النهائي**

أما خلال القرن الجاري 21 فإن المناولة الصناعية تتجه إلى[11] :

متطلبات المناولين	متطلبات الآمرين بالأعمال
• مقاولات مناولة منظمة، من أجل تصنيع المنتوجات	⇦ مقاربة التكلفة الشمولية
• تنافسية على الصعيد العالمي ووعي بضرورة خفض الأثمان	⇦الحصول على مزيد من المعلومات
• شفافية أكثر في الأثمان	⇦اعتبار أكثر لمجهود التنمية والخدمات المقدمة
• علاقات شراكة على المدى البعيد	⇦قواعد المنافسة شفافة وسليمة مع البلدان « low cost »
• مزيد من الجهود لتنمية الجودة	⇦ مزيد من الحوار و الاستماع
• أخذ المبادرة ومزيد من الخدمات	
• تفتح عالمي	

كما أنه خلال هذا القرن 21 نجد أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تبحث عن حلول ناجحة من خلال أربعة ركائز للتصرف و هي :

⇦ إقامة وحدات إنتاجية خارج الحدود و ذلك :

- لخفض تكلفة الإنتاج
- لفتح أسواق جديدة

⇦ تحسيـــــن آليـــات الإنـــتاج و ذلك :

- للإجابة على الطلبات المعقدة للآمرين بالأعمال
- لربح تنافسية إضافية

⇦ شراكة في الإبداع مع الآمرين بالأعمال من أجل :

- فرض الوجود كشريك أساسي
- للاستفادة من العمل الجماعي

⇦ التحـــالفـــــــــات و ذلك :

- لتنمية التعاون والتكامل
- لحسن توزيع العمل

*** دوافع و أهداف المناولة الصناعية :**

تغطي المناولة نسبا مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان الصناعية، حيث تزيد عن 15 بالمائة في الاتحاد الأوروبي و35 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية و56 بالمائة في اليابان[12].

و تتعدد **الدوافع** المحفزة على الاهتمام بهذا النوع من المشروعات ، و تنبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية[13] :

- فهي مصدرا مهما للاستخدام و لتوفير فرص العمل،
- لزيادة التراكم الرأسمالي، و تعبئة المدخرات القومية،
- المساهمة كصناعات فرعية و مغذية للمشروعات الكبيرة،

- تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي

وفيما يخص أهداف المناولة الصناعية فهي تتمثل في الآتي [14]:

- تنمية التخصص و تقسيم العمل ،
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي،
- تعزيز التشابك و التكامل الصناعي،
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية،
- تشجيع التنمية الجهوية.

2- 5 الامتياز التجاري (الفرانشيز)

* **تعريف الامتياز التجاري:** كلمة " فرانشيز" هي كلمة فرنسية الأصل مشتقة من فعل affranchir و تعني أن تكون حرا free of servitude. و **تجاريا** فإن الامتياز التجاري هو صيغة للتعامل التجاري بين طرفين:

الأول : **مانح الامتياز** و هو الطرف الذي يعير اسمه التجاري و علامته التجارية و نظام العمل الخاص به إلى :

الثاني : **ممنوح الامتياز** franchisee و هو الطرف المستفيد و الذي يدفع رسوم الامتياز franchise frees إضافة إلى نسبة مئوية من إجمالي مبيعاته Royalty مقابل حصوله على حق استخدام اسم و شعار و نظام عمل مانح الامتياز في منطقة محددة و لفترة محددة هي فترة العقد بين الطرفين.

و **قانونيا** ، الامتياز التجاري هو عقد الذي يمنح بمقتضاه الطرف الأول (مانح الامتياز) حق استخدام حقوق الملكية الفكرية(الاسم التجاري ، العلامة التجارية ، براءة الاختراع)، بالإضافة إلى المعرفة الفنية لإنتاج السلع و توزيع المنتجات و تقديم الخدمات إلى الطرف الثاني (ممنوح الامتياز) لتمكينه من بدء النشاط التجاري و أداء العمل في منطقة الامتياز و خلال فترة محددة.

* **أهمية الامتياز التجاري بالنسبة للمشروعات الريادية و المبادرات**

يعتبر نظام الفرانشيز استنساخ للمشاريع الناجحة و تطبيقاتها بنفس الأسلوب التي نجحت به ، كما أن عامل الاسم التجاري الناجح له تأثير كبير لجذب المستهلك للمشروع و التعامل معه.

- ✓ من وجهة نظر **مانح الامتياز** فإن فوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري تتمثل في توسيع قاعدة نشاطه و مضاعفة وحدات البيع بأقل الاستثمارات الممكنة مع أقل مخاطرة.
- ✓ من وجهة نظر **الحاصل على الامتياز** فإن فوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري تتمثل في مشاركة مانح الامتياز القوة الاقتصادية و التسويقية و الطموح لتحقيق أرباح أكثر من بدء العمل بشكل مستقل.

و هناك أربعة أبعاد لفوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري لممنوح الامتياز و هي[15]: فوائد إستراتيجية ، فوائد مالية ، فوائد تسويقية ، فوائد تشغيلية و إدارية.

1- الفوائد الإستراتيجية و تتمثل في :

- ✓ حجم مخاطرة استثمارية أقل،
- ✓ فرصة التركيز على المتغيرات السوقية المحلية،
- ✓ حجم منافسة أقل نسبيا،
- ✓ توفر برامج بحث السوق،
- ✓ الفرصة للتطوير المستمر للمنتجات و الخدمات،
- ✓ الانضمام إلى شبكة ممنوحي الامتياز من رجال الأعمال.

2- الفوائد المالية و تتمثل في :

- ✓ استثمار أقل بسبب تفادي عنصر التجربة و الخطأ،
- ✓ الاستفادة من القوة الشرائية لمانح الامتياز،
- ✓ مصروفات تسويقية و تشغيلية مدروسة بعناية،
- ✓ فرصة أكبر لزيادة الأرباح و العائد على الاستثمار.

3- الفوائد التسويقية و تتمثل في :

- ✓ اسم تجاري أكثر انتشارا و مصداقية ،
- ✓ منتجات و خدمات محل ثقة الجمهور،
- ✓ خطط تسويقية مجربة و معتمدة،
- ✓ إمكانية إنفاق رسوم التسويق و الترويج داخل منطقة الامتياز،
- ✓ الضخ المستمر للأفكار الجديدة للمنتجات و الخدمات و طرق ترويجها.

4- الفوائد التشغيلية و الإدارية و تتمثل في :

- ✓ إمكانية التشغيل بهيكل تنظيمي صغير نوعا ما،
- ✓ توفر برامج مراقبة الجودة،
- ✓ توفر برامج تدريب معدة مسبقا،
- ✓ ارتفاع مستوى جودة المنتجات و الخدمات،
- ✓ استمرارية الجودة و توحيد مستوياتها،
- ✓ فرصة وافرة في التحسن المستمر في الأداء.

ثالثا : واقع الاهتمام بالمشروعات الذاتية و المبادرات في الجزائر و الوطن العربي

تعاني المشروعات الذاتية في الوطن العربي من عراقيل متعددة و تصرفات محبطة للعزائم و القدرات و الطاقات،و التي توهن في مجملها قوى التنمية. إلا أنه خلال السنوات الأولى لهذا القرن تكاثفت جهود معظم الدول العربية و على اختلاف درجات نموها باهتمامها و عنايتها الخاصة بالمشروعات الذاتية و خاصة الريادية منها، و ذلك بتهيئة ظروف الإقلاع و الاستمرار، و تذليل الصعوبات و العراقيل التي من شأنها الحد من تطورها، و اتخاذ إجراءات لتشجيع و تطوير هذا النوع من المؤسسات.

لقد أدركت البلدان العربية أهمية المشروعات الريادية و المبادرات و دورها في التنمية ، لذلك قامت بتفعيل عمل المشروعات الريادية و المبادرات وتعزيز أدائها لتكون محركاً للعجلة الاقتصادية في ظل الانكماش الاقتصادي الذي تواجهه المؤسسات الضخمة التي تعمل حاليا على إعادة رسم إستراتيجيتها وهيكلة خطط عملها بما يتلاءم مع الظروف والتحديات العالمية للأزمة المالية، إذ بدا واضحا أن دور المشروعات الريادية و المبادرات مهم في هذه المرحلة كون حجم تمويل هذه المشاريع لا يتطلب موارد كثيرة وهي تعمل في نطاق مصغر ومن السهل السيطرة عليها وتوقع نتائجها، لذلك قامت العديد من الدول العربية بمبادرات كبيرة لدعم و مساندة المشروعات الريادية و المبادرات مثل مدينة انترنيت في دبي، القرية الذكية في مصر ووادي السلكون في الأردن ...

كما تم إنشاء العديد من المؤسسات و الهيئات لدعم و مساندة المشروعات الريادية مثل المركز العربي الإقليمي لتنمية وتدريب أصحاب الأعمال والاستثمار (الآرسيت) ،صندوق التنمية و التشغيل ريادة بالأردن ، مؤسسة الشارقة لدعم المؤسسات الريادية ، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مثيلاتها في العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى آليات دعم و مساندة أخرى منها إنشاء بورصات المناولة و الشراكة ، حاضنات الأعمال ،الحدائق العلمية أو الحاضنات التكنولوجية ، مشاتل و مراكز التسهيل ، المناولة الصناعية ، و الامتياز التجاري ...

3-1 الإطار التنظيمي لدعم و مساندة المشروعات الخاصة في الجزائر

لعبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدّة نواحي، كما أنشأت بعد سنة 1994 عدّة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشير إليها في هذا التسلسل.

- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8سبتمبر 1996 ،
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرّخ في 20 أوت 2001،

- ✓ إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة في 25 فيفري 2003،
- ✓ إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 بتاريخ 22 أفريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية،
- ✓ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في 25 فبراير 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنيّة ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع،
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في 03 ماي 2005 لتجسيد سياسة التعاون و الشراكة،

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرف التجارة والصناعة (CCI) ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة.

3-2 **الإطار المالي لدعم و مساندة المشروعات الخاصة في الجزائر**

نتيجة للدور السلبي للبنوك مع تمتعها بسيولة كافية فإنه تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية:

- ✓ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية، وقد تطورت وظيفته – اليوم – في ظل آلية جديدة في إطار (FGAR/MEDA). صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI)في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006،
- ✓ إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهِمة في خدمة أصحاب المشاريع، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية(FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)...

وكانت آخر التصريحات أنّ البنوك العمومية ستقوم بإنشاء فروع على شكل شركات ذات رأسمال استثماري وشركات متخصصة في الإيجار المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار برنامج جديد يمتد مابين 2009 و2014 ويهدف إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة...

3-3 آليات الدعم و المساندة في الجزائر

* **المناولة الصناعية في الجزائر**

✓ لقد انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». وتم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد ظلت تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها. كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية،و ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل و تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة فيما بينها و تنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة.

كما تعمل الجزائر على ربط البورصات الجزائرية للمناولة مع نظيراتها في تونس والمغرب،و الاتفاق على ميثاق للمناولة بين الدول العربية يحدد مفاهيم المناولة وآليات التعاون.

ذلك أنه بالنسبة لبلداننا العربية تعتبر المناولة وسيلة للتنمية الصناعية من خلال[16] :

- نقل ونشر التكنلوجيا
- خلق نسيج صناعي صلب ومتكامل

كما تعتبر أداة لخلق **مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات** الخارجية والتحفيز على الاستثمارات المحلية و ذلك من خلال :

- دعم الاستثمار في التكنولوجيا الإنتاجية
- لاستثمار في مراكز التكوين المتخصص
- دعم المقاولات للاستثمار في الجودة ونظم التسيير الحديثة
- إحداث مراكز تقنية متخصصة
- تشجيع الشراكة الصناعية ونقل التكنولوجيا وتكوين شبكات المقاولات

***مشاتل و مراكز التسهيل للمؤسسات في الجزائر**

قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن و 4 ورشات ربط و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003

و تتوخى المشاتل الأهداف الآتية (المادة 03 من المرسوم 03-78):

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي،
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها،
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة،
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد،
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة،

- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل،
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط،عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

و في إطار الأهداف المحددة أعلاه تتكلف المشاتل بما يلي (المادة 04 من المرسوم 03-78) :

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع،
- تسيير و إيجار المحلات،
- تقديم الخدمات ،
- تقديم إرشادات خاصة.

- أما عن وظائف ومهام **مراكز التسهيل** فهي عديدة نذكر منها (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79):

- ✓ دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- ✓ دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.
- ✓ وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:

*الصنف الأول : يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي "الإنشاء من العدم " أو يملك رأس المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.

*الصنف الثاني : يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

4-3 نتائج و انعكاسات هذه الجهود على التنمية في الجزائر

كان من نتائج هذه الجهود أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2008 حوالي 321387 مؤسسة بمعدل نمو يعادل 9.34% مقارنة بالسنة السابقة،و كانت بعض مؤشرات التنمية التي ساهمت بها المشروعات خارج قطاع المحروقات كما يلي [17]:

- ساهمت في الناتج الداخلي الخام بنسبة 80.80 % سنة 2007 ،
- ساهمت في تكوين القيمة المضافة بـــ: 86.43% سنة 2007،
- في سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41.71% مقارنة مع نتائج السنة السابقة، أمّا الصادرات فقد قدرت بـــ: 78.3 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـــ: 30.04% مقارنة بسنة 2007،
- تمّ توفير مناصب الشغل بمعدل 8.2% ما بين 2006 و2007،
- تمّ تحقيق معدلات نمو وصلت في سنة 2007 إلى ما بين 8% و9%،
- عرف معدل الإنتاج نموا مطردا قدر بحوالي 11 % سنة 2007 مقارنة مع سنة 2003.

الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات:

إن الدول العربية في مجموعها ملزمة بتبني سياسات فاعلة لدعم و مساندة هذه المشروعات لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و يكون ذلك من خلال إيجاد و بعث آليات ومتطلبات لتحويل الأفكار إلى مشروعات منتجة، ومناقشة أسس وأساليب نقل التقنية وتعزيز مفاهيم المجتمع المعرفي، و بحث خصائص ومتطلبات نجاح حاضنات الأعمال، والحدائق العلمية ودور ومسؤوليات الجامعات ومؤسسات المجتمع في دعم الابتكار وريادة الأعمال، والبحث في كيفية بناء وتفعيل منظومة وطنية متكاملة تنظم جهود اكتشاف وتبني العناصر الريادية من رواد ورائدات الأعمال، وتمكينها من تحمل مهام وأعباء التنمية في المستقبل.

- إن عملية التنمية التكنولوجية في الوطن العربي لا تتم إلا من خلال توليد و تنمية و احتضان التكنولوجيات الجديدة محلياً عن طريق مراكز البحث والتطوير التكنولوجي الوطني والحاضنات التكنولوجية. إن هذا الموضوع يتطلب وجود العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع، والتي تعمل الحاضنات بوجه عام على تنميتها، مع وضع سياسات لإعطاء المزيد من الاهتمام للبحوث والتطوير وتوظيفهما في قطاع المشروعات الذاتية، وكذلك دعم جميع أشكال الابتكار والتطوير .

- إن الاهتمام بنشاط «المناولة الصناعية» على المستوى العربي، يشكل ركيزة أساسية في دفع وتنمية قطاع المشروعات الريادية و المبادرات في العالم العربي، لأن التقدم في هذا الجانب والرغبة بدخول منافسة محلية ودولية مع الآخرين، لن تتحقق إلا إذا تم الارتقاء بمستوى الصناعات والمنتجات العربية

لتكون على قدر من القوة و التنافسية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة.و المناولة الصناعية تشكل واحدة من أنجح الاستراتيجيات في تنمية الصناعة ، لأن الكثير من بلدان العامل قامت من هذا المنطلق بتأسيس بورصات أو مراكز للمناولة والشراكة الصناعية، و استفادت من مزاياها المتعددة من حيث توفر بنوكا للمعلومات بها و قواعد معلومات للمنتجات والمؤسسات، كما تساهم في تنظيم معارض للمناولة الصناعية تلعب دوراً في الترويج للمنتجات وعقد الصفقات، وجذب الاستثمار والشركات لتطوير المؤسسات الصناعية القائمة ورفع قدرتها التنافسية، والدول العربية هي بحاجة إلى الاستفادة من تلك التجارب الناجحة.

- إن عملية النهوض بالمشروعات الريادية و المبادرات في الدول العربية تمر حتما من خلال إيجاد بيئة أو وسط ملائم يكفل الدعم التمويلي ، و الإداري و التنظيمي لها ، وذلك بتشجيع البنوك لتقديم القروض لهذه المشروعات، و وضع أطر منظمة بهدف تشجيع إنشاء المزيد من صناديق الاستثمار وإدخال رؤوس الأموال في صناديق التمويل، و إزالة كل الاختلالات و المعوقات على جميع المستويات ، لاسيما على مستوى التنظيم و التسيير و التجهيز و التهيئة.

- قائمة المراجع و الهوامش

[1] - عبد الهادي العتيبي ، العلوم و التكنولوجيا في العالم العربي، على الموقع / **http://www.arabschool.org.sy/**

[2] - عبد الهادي العتيبي ، العلوم و التكنولوجيا في العالم العربي، مرجع سابق

[3] - عاطف الشبراوي ابراهيم ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية ، على الموقع / http://www.isesco.org.ma

[4] - عاطف الشبراوي ابراهيم ، نفس المرجع السابق .

[5] - عاطف الشبراوي ابراهيم ، نفس المرجع السابق .

[6] - مقال في جريدة البلاد السعودية بتاريخ 2009/12/31 تحت عنوان :حدائق تكنولوجية و منتزهات للأبحاث لدعم الباحثين ، على الموقع **/http://www.albiladdaily.com/**

[8] - طلعت بن ظافر، الدليل في المناولة الصناعية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، الطبعة الأولى، 2000 ، ص10.

[9] - نور الدين بويعقوب، المناولة الصناعية- التجربة المغربية،ورقة بحث في المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، ص2 الجزائر 12-2006/09/15.

[10] - نور الدين بويعقوب ، نفس المرجع السابق.ص3

[11] - نور الدين بويعقوب ، نفس المرجع السابق . ص3

[12] - تصريح السيد مصطفى بن بادة ، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الجزائري ، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحب له ، الجزائر ، 12-2006/09/15

[13] - سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة) ، دار وائل ، عمان، 2005 ، ص59

[14] - طلعت بن نافر ، الدليل العربيى في المناولة الصناعية، مرجع سابق ، ص14

[15] - مقدمة في إدارة نظم الامتياز التجاري و أثر ذلك في تطور الشركات العربية على الموقع : /http://www.makcci.com

[16] - نور الدين بويعقوب ، نفس المرجع السابق . ص5

[17] - هواري خيثر ،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، على الموقع/ http://www.diwanalarab.com/